إدارات المصرف

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

حققت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أداء قوياً في العام 2024، من خلال تمكنها من تبسيط مسارات رواد الأعمال وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، بناء شركات استراتيجية عبر منظومة الخدمات المصرفية، ولتواكب بذلك الرؤية الاستراتيجية لمصرف الإمارات للتنمية الذي يضع هذه المشاريع في صدارة اهتماماته لما لها من دور محوري وحيوي ورئيس في تحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل في مختلف القطاعات، ودعم الاقتصاد الوطني وتمكينه من تحقيق النمو المستدام.

الأداء

وسعت الإدارة حجم التمويل في عام 2024 ورسخت شراكاتها الاستراتيجية الموقعة مع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، لتصل إلى أهدافها السنوية بنجاح، ومحققة بذلك تأثيراً ونمواً ملحوظاً بنسبة 101% في تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ليصل إلى رقم قياسي بلغ 6.8 مليار درهم في نهاية العام. كما كانت النتائج في مجال التمويل متوسط الحجم متميزة، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 90% في التمويلات، ما يعكس الطلب القوي وقدرة المصرف على تلبية الاحتياجات المتنامية للشركات الناشئة.

ووافقت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ إطلاق استراتيجية المصرف وحتى عام 2024، على تقديم تمويلات مباشرة بقيمة 7.8 مليار درهم للشركات متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توفير 758 مليون درهم من خلال التمويل غير المباشر عبر برنامج ضمان التمويل الذي يقدمه المصرف بالتعاون مع البنوك التجارية الشريكة لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الإمارات.

كما تم توسيع برنامج ضمان التمويل لدعم مجموعة أوسع من المقترضين، على مدار العام 2024، والذي يوفر فترات سداد أطول وشروطاً أكثر مرونة، بما يتماشى مع استراتيجية المصرف لجعل التمويل أكثر سهولة واستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج ضمان التمويل

خطا مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 خطوات أوسع لتعزيز فعالية برنامج ضمان التمويل وتوسيع نطاقه، حيث عقد شراكات استراتيجية جديدة لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في جميع أنحاء الإمارات. وفي شهر يونيو 2024، عقد المصرف شراكة مع بنك دبي التجاري لتعزيز خدمات التجارة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبناءً على هذا الزخم القوي، شهد شهر أكتوبر 2024 الإعلان عن شراكتين استراتيجيتين جديدتين مع كل من مصرف أبوظبي الإسلامي والبنك التجاري الدولي، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق المؤسسات الداعمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يشهد نمواً متزايداً في دولة الإمارات.

كما يساهم برنامج ضمان التمويل الذي يقدمه مصرف الإمارات للتنمية ضمانات تصل إلى 50% من قيمة التمويل الذي توفره البنوك الشريكة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وليسهم بذلك البرنامج في تسهيل حصول هذه الشركات على التمويل بشروط مُيسّرة. ويركز البرنامج، وبما يضمن توافق الدعم المالي مع القطاعات التي تعزز القدرة التنافسية الاقتصادية المستقبلية لدولة الإمارات، على دعم المشاريع ضمن خمسة قطاعات وطنية ذات أولوية بالنسبة للمصرف والتي تشمل: الصناعة، والتكنولوجيا المتقدمة، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي.

تعاون المصرف مع شركة Yellow Door Energy، الشركة الرائدة في توفير حلول الطاقة المتجددة الموزعة، والتي أطلق المصرف عبرها حلًا تمويلياً مُخصّصاً لدعم تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية في 48 موقعاً، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق في أبوظبي، وذلك بموجب اتفاقيات طويلة الأجل لتوليد الطاقة تمتدّ من 20 إلى 25 عاماً.

الاستدامة

الاستدامة محور اهتمام رئيس في جميع إدارات مصرف الإمارات للتنمية، وشهد العام 2024 إطلاق حلّين يمثلان خطوة مهمة في جهود المصرف الرامية لتعزيز الاستدامة.

تم تصميم الحلول التمويلية لمشاريع الطاقة الشمسية – التي أطلقتها إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2023 – خصيصاً لدعم الشركات التي تستثمر في حلول الطاقة النظيفة. وتوفر هذه الحلول تمويلات تصل إلى 100% من قيمة المشروع مع فترة سداد تصل إلى ثماني سنوات لشراء وتركيب الألواح الشمسية، في حين تشمل الميزات الأخرى فترة سماح مدتها ستة أشهر وتمويلات بقيمة تصل إلى 5 ملايين درهم، ما يمنح الشركات التي تسعى إلى تقليل بصمتها الكربونية، وخفض تكاليف الطاقة مرونةً أكبر في توفير رأس المال اللازم لتحقيق ذلك.

وقدم مصرف الإمارات للتنمية منذ إطلاق استراتيجيته، أكثر من 1.78 مليار درهم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك اتفاقية بقيمة 100 مليون درهم تم توقيعها مع أحد شركائه الاستراتيجيين في عام 2024.

ومن أبرز المبادرات خلال العام تعاون المصرف مع شركة Yellow Door Energy، الشركة الرائدة في توفير حلول الطاقة المتجددة الموزعة، والتي أطلق المصرف عبرها حلًا تمويلياً مُخصّصاً لدعم تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية في 48 موقعاً، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق في أبوظبي، وذلك بموجب اتفاقيات طويلة الأجل لتوليد الطاقة تمتدّ من 20 إلى 25 عاماً.

+1.78 مليار درهم
لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة

48 موقعاً
مُجهزاً بألواح شمسية كهروضوئية

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

"مسرّع AgriX" إضافة نوعية لبرنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية التابع للمصرف

أطلق المصرف برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية لتوفير دعم مالي أساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الزراعة والصناعات ذات الصلة، ويتضمن البرنامج تقديم تمويلات قدرها 100 مليون درهم لقطاع الأمن الغذائي الحيوي في دولة الإمارات، حيث يوفر:

- **تمويل للمشاريع** الجديدة والقائمة
- **حلول النفقات** الرأسمالية ورأس المال العامل
- تمويلات **متوسطة الأجل أو تسهيلات رأس مال عامل** بمبالغ تصل إلى 5 ملايين درهم
- **سقوف مرتفعة للتمويل** مقارنةً بقيمة المشروع بما يصل إلى 90%

وتم إطلاق هذا البرنامج لمساعدة المزارع والمزارعين المحليين وموردي الأغذية على تحديث مشاريعهم وتوسيع نطاقها وتعزيز قدرتهم على تلبية الطلب المتزايد، حيث يوفر للشركات الدعم المالي اللازم للاستثمار في التكنولوجيا وتطبيق الممارسات المستدامة وتطوير عمليات تلبي متطلبات المستقبل.

وأطلقت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استكمالاً لهذه الجهود، برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"، وهو مبادرة مدتها اثنان وعشرون أسبوعاً تهدف إلى مساعدة المزارع الصغيرة في جميع أنحاء دولة الإمارات على تجاوز تحديات النمو وتبني أساليب زراعية مبتكرة ومستدامة.

ويساهم برنامج "مسرّع AgriX " في ربط المشاركين بالموارد العملية والخبرة التقنية والشراكات الاستراتيجية، ما يُمكّن المزارعين من دمج التكنولوجيا والاستدامة في عملياتهم، ويساعد في بناء قطاع زراعي أكثر مرونة وكفاءة في الدولة.

وتنسجم هاتان المبادرتان مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 وأجندة الاستدامة الأوسع للدولة، ما يؤكد دور المصرف في تمكين القطاعات التي ستدعم مرونة اقتصاد الدولة وازدهارها في المستقبل.

التمويل التجاري

وسّعت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 مجموعة منتجاتها لدعم احتياجات رأس المال العامل وطموحات نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل.

وأطلقت الإدارة 10 منتجات جديدة لتمويل التجارة ورأس المال العامل، ما يوفر للمتعاملين مجموعة أوسع من الأدوات لتأمين العمليات وإدارة السيولة بفعالية، وتشمل هذه الخدمات الجديدة:

- تمويل سلسلة التوريد
- تمويل المستحقات الطبية
- إصدار خطابات الاعتماد
- تقديم خدمات التمويل والودائع بالدولار الأمريكي
- إتاحة إمكانية الحصول على الأذونات النقدية (M-Bill)، التي تُعد البديل الأمثل لشهادات الإيداع في دولة الإمارات

وطرحت الإدارة أيضاً حل التمويل المشترك المصمم خصيصاً لدعم هذه الشركات، انطلاقاً من إدراكها للاحتياجات الخاصة للشركات المتوسطة، ورصد برنامج التمويل المشترك الجديد مبلغ 300 مليون درهم لتقديم الدعم المالي إلى هذه الشركات بأسعار فائدة أقل وحدود تمويل أكبر تصل إلى 10 ملايين درهم، وفترات سداد أطول تصل إلى 10 سنوات.

ولتحقيق ذلك، وقع المصرف اتفاقيات مع عدد من المصارف التجارية في الدولة، لتيسير خيارات التمويل المشترك متعدد الأطراف وتمويل المحفظة، إلى جانب برنامج ضمان التمويل الحالي، ولتصل قيمة التمويلات المشتركة خلال عام 2024 إلى أكثر من 1 مليار درهم.

تطورات التكنولوجيا المالية

عزز مصرف الإمارات للتنمية التزامه بالابتكار المالي في عام 2024 عبر منظومة شراكات متنامية, ووسعت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نطاق تطبيق الخدمات المصرفية للأعمال "EDB 360", لتقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر, بما في ذلك التجار الأفراد ورواد الأعمال والشركات الناشئة.

عزز مصرف الإمارات للتنمية التزامه بالابتكار المالي في عام 2024... وكما عزز دعمه لمنظومة التكنولوجيا المالية...

يوفر التطبيق حالياً أدوات أعمال ذكية, وحلول تمويل مبتكرة, وبرامج دعم للشركات الناشئة, وفرصاً للتوجيه والإرشاد, حيث تمكن هذه الحلول الرقمية السلسة مصرف الإمارات للتنمية من تيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية, وتوسيع نطاق الشمول المالي, وتقديم دعم عملي لرواد الأعمال الذين يقودون مستقبل الإمارات الاقتصادي.

وفي مجال التمويل, استكشف المصرف شراكات جديدة لتعزيز عروض التمويل المباشر للقطاعات ذات الأولوية, وذلك من خلال منصة "EDB 360", كما تعاونت الإدارة مع عدد من مزودي الخدمات لتوفير خدمات تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية, مثل تحويل الأموال, وإدارة الإنفاق, وإصدار الفواتير وقبول المدفوعات, وتحليلات الإنفاق.

كما شكلت شراكة المصرف مع منصة "تريد كابيتال بارتنرز" خلال عام 2024 علامة فارقة في مسيرته, حيث مكّنته من تقديم حلول تمويل سلسلة التوريد ورأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر منصته الرقمية.

كما عزز مصرف الإمارات للتنمية دعمه لمنظومة التكنولوجيا المالية, وذلك من خلال شراكته مع منصة التعاون الجماعي "بيهايف" لإتاحة التمويلات غير المضمونة, والتي تصل إلى 5 ملايين درهم. بالإضافة إلى خيارات تمويل الفواتير ورأس المال العامل, وتمويل القروض لأجل, ما يمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة خيارات تمويل أكثر مرونة وسهولة لدعم مسيرة نموها.

وركزت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تطوير العمليات التشغيلية لتحسين تجربة المتعاملين ضمن جهودها المستمرة للارتقاء بأداء العمليات الداخلية, وذلك عبر إعادة هيكلة عدد من أنظمة معالجة بيانات مكاتب الدعم والمساندة وتسريع أتمتة العمليات, ليتمكن بذلك مصرف الإمارات للتنمية من خفض أوقات إنجاز الخدمات بشكل كبير, والتي تعد ميزة تنافسية بالغة الأهمية لمتعاملي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ونجح المصرف في إطار استراتيجيته الأوسع للأتمتة, في نشر 27 عملية أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) عبر الوظائف الرئيسية في عام 2024, ومن المقرر نشر المزيد منها في العام 2025.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

خطة التغطية المشتركة بين مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات

وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة استراتيجية مع الاتحاد لائتمان الصادرات بهدف إطلاق خطّة رائدة للتغطية المشتركة. ويجمع هذا التعاون المبتكر بين قوة برنامج ضمان التمويل التابع للمصرف، وخبرة الاتحاد لائتمان الصادرات في مجال تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار، ما يوفر حلًا مبسطاً لتعزيز دعم الائتمان التجاري وتعزيز السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات.

تعكس هذه الشراكة التزام كل من مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات بدفع عجلة الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاحتياجات المتطورة للقطاعات الأكثر حيوية في دولة الإمارات.

وتهدف هذه الخطة إلى تسهيل وتسريع حصول الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات على رأس المال، ما يتيح لها الاستفادة من مصادر تمويل مبتكرة مع ضمان حماية مستحقاتها التجارية وطموحاتها في النمو.

تعكس هذه الشراكة التزام كل من مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات بدفع عجلة الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاحتياجات المتطورة للقطاعات الأكثر حيوية في دولة الإمارات.

مختبر الأعمال التابع لمصرف الإمارات للتنمية

قدّم مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024, 14 ندوة متخصصة عبر الإنترنت تناولت مواضيع رئيسية حول تأسيس الأعمال, وطرق تطويرها وتوسيعها, وإدارة الشؤون المالية, إلى جانب 16 حلقة بودكاست قدّمت رؤىً قيّمة حول ريادة الأعمال, وأفضل الممارسات المتبعة لتأسيس الأعمال, وإرشادات ريادية من خبراء في هذا المجال.

كما أطلقت الإدارة مختبر الأعمال, المنصة الإلكترونية الشاملة الهادفة إلى تزويد رواد الأعمال بالمعرفة العملية والأدوات اللازمة للتغلب على التحديات التي تعيق تطور أعمالهم.

يقدم مختبر الأعمال موارد مجانية عند الطلب لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها — من التأسيس إلى التوسع, وتوفر المنصة إرشادات عملية لتحسين الجدارة الائتمانية والمعرفة والدراية المالية, وذلك من خلال أفلام قصيرة تساهم في توضيح التحديات الشائعة التي تواجه الأعمال, وتعزز الثقافة المالية لدى الشركات سواء الناشئة أو في مرحلة النمو.

كما يوفر مختبر الأعمال إضافة إلى المحتوى المرئي, قوالب مهنية ومواد تعليمية مختارة بعناية تغطي مواضيع أساسية مثل الاستراتيجية, والابتكار, والمبيعات, والتسويق, والمحاسبة مقدّماً حزمة أدوات عملية لبناء شركات قوية وقادرة على المنافسة لرواد الأعمال.

ومختبر الأعمال مصمّم أيضاً لدعم الشركات في مراحل ما قبل التمويل والخدمات المصرفية, من خلال تقديم تدريبات تعزز الثقافة المالية وخدمات استشارية, تساعدها على تحسين جاهزيتها الائتمانية, وتعزيز فرصها في الوصول إلى الحلول المصرفية المناسبة في الوقت المناسب.

14 ندوة إلكترونية متخصصة

حول تأسيس الأعمال, والنمو, والإدارة المالية

معسكر ريادة الأعمال للطلاب من مصرف الإمارات للتنمية

مصرف الإمارات للتنمية أطلق معسكر ريادة الأعمال للطلاب في عام 2024, وهو برنامج ديناميكي يمتد لأربعة أيام, ويهدف إلى إلهام الجيل القادم من رواد الأعمال الإماراتيين. واستهدف المعسكر الطلاب المواطنين في دولة الإمارات الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و21 عاماً, حيث سعت إلى رفد المواهب الشابة بالمهارات الرياضية, والعقلية الابتكارية, وصفات القيادة اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام, وربط طموحاتهم مع القطاعات الوطنية الخمسة ذات الأولوية التي يركز عليها المصرف.

وشارك الطلاب في البرنامج بورش تدريبية تفاعلية, وحظوا بإرشاد فردي مباشر, كما استكشفوا فرصاً عملية من خلال برنامج التدريب الداخلي الذي يقدمه المصرف, كما تواصل المشاركون بشكل مباشر مع الجهات الحكومية وخبراء القطاع, ما أتاح لهم الاطلاع على رؤى واقعية حول الفرص والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال في ظل المشهد الاقتصادي المتطور لدولة الإمارات.

مكن المعسكر برؤيته المبتكرة المشاركين من اكتساب المهارات القيادية الأساسية التي تؤهلهم للمساهمة بفاعلية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستقبلة لدولة الإمارات, وبما يواكب رؤيتها الاستراتيجية 2030, ويتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للمصرف الذي يوظف جميع الإمكانات والأدوات لتحقيق النمو المستدام للاقتصاد الوطني.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

نظرة مستقبلية

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستعد لتوسيع نطاق تأثيرها من خلال إطلاق مبادرات جديدة تهدف إلى دعم نمو هذه الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات وتعزيز مرونتها وقدرتها على الابتكار, وذلك مع دخول مصرف الإمارات للتنمية العام الرابع من استراتيجيته الخمسية, وبما يسهم في تحقيق رؤيته ومهامه الرئيسة.

تحسين خدمات إدارة النقد

بعد إطلاقه الناجح لخدمات إدارة النقد في ديسمبر 2024, يركز مصرف الإمارات للتنمية الآن على توسيع وتعزيز هذه الخدمات بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل وتمويل أنشطة التجارة لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وسيواصل المصرف في عام 2025, تطوير منصته لإدارة النقد عبر طرح مجموعة موسعة من المنتجات والخدمات التي تغطي أكثر من 30 حالة استخدام, بدءاً من تحسين السيولة وحلول الدفع, وصولًا إلى خدمات التحصيل المتقدمة.

توسيع عروض التمويل التجاري

كما سيواصل مصرف الإمارات للتنمية تعزيز زخم توسعه في مجال التمويل التجاري, من خلال تقديم حلول متكاملة مصممة لتسهيل عمليات التجارة الدولية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, وجعلها أكثر سلاسة وكفاءة.

وسيركز المصرف كذلك على توسيع المجموعة الأولية من منتجات التمويل التجاري التقليدية التي أطلقها في الربع الثاني من عام 2024, لضمان تلبية احتياجات شريحة أوسع من المتعاملين.

وستكون إحدى أولوياته الرئيسية تطوير وتقديم حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية, ما يسهم في توسيع فرص الوصول أمام الشركات التي تبحث عن أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وسيخضع كل منتج جديد لمراجعة دقيقة وتقييم شامل من قبل إدارة الحوكمة في المصرف, بما يضمن التزام كل خدمة بأعلى معايير الجودة والامتثال, وترسيخ نهج المصرف في الابتكار المرتكز على احتياجات المتعاملين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من إدراكه للدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنويع الاقتصادي والنمو الصناعي, أسّس مصرف الإمارات للتنمية فريقاً متخصصاً في هذا المجال نهاية عام 2023, ما عزز مكانة المصرف في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى جذب رؤوس الأموال الدولية الاستراتيجية.

وقدم المصرف في عام 2024, الدعم لمشاريع استثمار أجنبي مباشر بقيمة إجمالية بلغت 7 مليارات درهم, مساهماً بشكل فعّال في تحقيق مستهدفات حكومة دولة الإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر, ومعززاً مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال والابتكار.

ويخطط المصرف في عام 2025, لتوسيع نهجه القائم على استراتيجية الدخول إلى السوق, وتطوير عروض متخصصة مصممة خصيصاً لاستقطاب ودعم موجات جديدة من الاستثمارات الأجنبية.

وقدم المصرف في، الدعم لمشاريع استثمار أجنبي مباشر، مساهمًا بشكل فعّال في تحقيق مستهدفات حكومة دولة الإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعززًا مكانة الدولة كمركز عالمي للأعمال والابتكار.

وسيواصل المصرف التركيز على المشاريع الجديدة التي تقوم بها الشركات العالمية, وتشجيع الاستثمار الرأسمالي (النفقات الرأسمالية) الجديد في مشاريع وقدرات جديدة وقطاعات ناشئة, والتي ستضطلع جميعها بدورٍ حيوي في دعم الناتج المحلي الإجمالي, وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية, وتوفير فرص عمل عالية القيمة في جميع أنحاء دولة الإمارات.

7 مليارات درهم
لدعم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

مشاركة القطاع الخاص

مصرف الإمارات للتنمية في عام 2025 سيعمل على تدعيم استراتيجيته للتواصل مع القطاع الخاص, من خلال تعميق علاقاته مع الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات, وتسهيل وصول المتعاملين الجدد إلى محفظة المصرف المتنامية من المنتجات والخدمات.

وستواصل الإدارة المعنية في المصرف توسيع جهودها لدعم نمو القطاع الخاص, مع ترسيخ مكانة المصرف كشريك استراتيجي للشركات التي تتطلع إلى التوسع, والابتكار, والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني, وستشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

توسيع سلسلة فعاليات "ملتقى التواصل والشراكة" عبر تنظيم لقاءات في إمارات مختلفة لاستعراض خدمات المصرف وبناء شراكات جديدة.

تنفيذ جولات ترويجية موجهة إلى جمعيات الأعمال, وذلك لتعريف المتعاملين الجدد من مختلف القطاعات بخدمات المصرف.

استضافة اجتماعات موائد مستديرة للرؤساء التنفيذيين, وتوفير منصة للحوار المباشر مع قادة الأعمال, وذلك لرصد توجهات السوق, وفهم التحديات الناشئة, ومواءمة العروض المستقبلية مع احتياجات مجتمع الأعمال — لا سيما لدعم مشاريع التوسع القائمة.

كما سيكثف المصرف أيضاً تواصله مع متعامليه الحاليين والمحتملين, لتعزيز الوعي بدور حلول مصرف الإمارات للتنمية في دعم نمو الأعمال المحلية, وجهود الدولة الأوسع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النمو المدعوم بالتكنولوجيا للشركات الناشئة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يواصل مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2025 تمكين الشركات الناشئة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وستركز الإدارة على تبسيط تجربة الانضمام إلى خدمات المصرف, بما يسهل على رواد الأعمال فتح حسابات أعمالهم بسرعة وسلاسة, ويمكنهم من الوصول إلى المجموعة الكاملة من خدمات المصرف.

وسيدعم ذلك مجموعة متنامية من الحلول التي تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية, والتي تقدم أدوات عملية, وإرشاداً متخصصاً, وخدمات رقمية تتجاوز التمويل التقليدي, وذلك بهدف تلبية الاحتياجات الواقعية للشركات في مراحلها المبكرة.

...وجميعها مدمجة بسلاسة ضمن منصة رقمية موحدة.

خدمات رقمية جديدة لدعم عمليات الأعمال

ستواصل إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توسيع منظومتها الرقمية, من خلال طرح مجموعة جديدة من الخدمات المصممة لتبسيط العمليات وتسهيل إدارة الشؤون المالية للشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات.

وستشمل العروض الجديدة خدمات دفع الفواتير إلكترونياً, وخدمات بطاقات الخصم, إلى جانب مجموعة من الحلول ذات القيمة المضافة مثل إدارة الرواتب والفوترة الإلكترونية, وجميعها مدمجة بسلاسة ضمن منصة رقمية موحدة.

وسيساهم المصرف عبر توفير دعم شامل للأعمال عبر منظومة واحدة ومتكاملة, في تمكين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إدارة تدفقاتها النقدية, ودفع رواتب موظفيها, وإصدار الفواتير لمتعامليها, وإدارة أعمالها بكفاءة أكبر, ما يتيح لها توفير الوقت والموارد للتركيز على تنمية وتطوير أعمالها.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

نظرة مستقبلية يتبع

تكامل رقمي سلس من خلال منصة اعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC)

مصرف الإمارات للتنمية سيخطو خطوة جديدة نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة تستهدف الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) في عام 2025، وذلك من خلال إطلاق عملية انضمام رقمية سلسة عن طريق منصة اعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC).

سيُتيح إطلاق برنامج منصة e-KYC الرقمية للمتعاملين التحقق من هوياتهم بأمان وكفاءة عبر الإنترنت، ما يُبسّط عملية الانضمام، ويُقلّل الأخطاء اليدوية، ويُسرّع الوصول إلى منتجات وخدمات المصرف.

خدمات التوجيه والإرشاد الإلكتروني

في إطار بناء شبكة دعم أكثر ترابطاً، يعمل مصرف الإمارات للتنمية على إطلاق برنامج إرشادي بالتعاون مع مسرعات الأعمال والجهات الحكومية والمكاتب القانونية، بما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة إمكانية الحصول على نصائح الخبراء، والتوجيه العملي، والرؤى الاستراتيجية التي تساعدها على النمو المستدام والتعامل بفعالية مع التحديات.

كما ستُطلق الإدارة خدمة الكونسيرج، من خلال منصة "EDB 360" الرقمية، حيث ستحصل الشركات عبر مركز اتصال مخصص على دعم استشاري شامل يساعدها في إطلاق أعمالها داخل دولة الإمارات، بدءاً من تأسيس الشركات، وصولاً إلى الاستفادة من الحلول المصرفية.

وسيتم تدعيم هذه الخدمة من خلال توقيع شراكات مع جهات حكومية رئيسية، بما يضمن استفادة رواد الأعمال من تجربة سلسة وشفافة وفعالة عند تأسيس مشاريعهم أو توسيع نطاق أعمالهم.

إطلاق أول دفعتين من برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"

مصرف الإمارات للتنمية يستعد لتوسيع نطاق البرنامج بهدف تحقيق أثر أوسع على مستوى الدولة، وذلك بعد نجاح مرحلة إثبات المفهوم في عام 2024، والتي قدّم خلالها "مسرّع AgriX الزراعي" التوجيه لمجموعة مختارة من الشركات الزراعية لمساعدتها في تعزيز عملياتها وتحسين أدائها المالي.

وسيطلق المصرف رسمياً في عام 2025، أول دفعتين كاملتين من برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"، ليفتح بذلك باب التقديم أمام شريحة أوسع من المزارع والشركات الزراعية المؤهلة في جميع أنحاء دولة الإمارات. وسيحصل المشاركون على تدريب متخصص، وخدماتٍ إرشادية من خبراء متخصصين، إضافة إلى موارد عملية تهدف إلى مساعدتهم على تحديث وتوسيع نطاق عملياتهم، وبناء عمليات أكثر استدامة مدفوعة بالتكنولوجيا.

سيقدم مصرف الإمارات للتنمية خدمات متابعة ورعاية لما بعد البرنامج، مع مراقبة تقدم وتطور المزارع المشاركة لضمان تحقيق نمو مستدام وأثر ملموس على المدى الطويل، وذلك ضمن سعيه المتواصل لتقديم جميع أنواع الدعم التي تستمر لمرحلة ما بعد التخرج، وبما يسهم معها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف من هذا البرنامج.

منصة المسرّع الصناعي لدعم رواد الأعمال في قطاع التصنيع

خطوة نوعية جديدة يقدمها مصرف الإمارات للتنمية في عام 2025 لتعزيز مسيرة التحول الصناعي في دولة الإمارات، والتي تتمثل في الإطلاق الرسمي لبرنامج المسرّع الصناعي، والذي جرى تطويره بالشراكة مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويُعد هذا البرنامج الأول من نوعه إقليمياً، حيث تم تصميمه لمعالجة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع، بدءاً من توسيع نطاق الإنتاج، وصولاً إلى تعزيز الابتكار واستكشاف الفرص في الأسواق الجديدة.

وستحصل الشركات الصناعية من خلال المسرع على الأدوات والإرشاد والدعم المتخصص الذي يمكّنها من تحديث عملياتها، وتسريع وتيرة نموها، وتعزيز مساهمتها في دعم الاستراتيجية الصناعية الأوسع لدولة الإمارات.